مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

جامعة الأزهر

كلية الزراعة
مركز الدراسات والاستشارات
الزراعية

المؤتمر الدولي

اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي

التعاونيات الزراعية ودورها في تحقيق التنمية الريفية في الوطن العربي

د . خالد أحمد يونس

معهد بحوث الاقتصاد الزراعى – مركز البحوث الزراعية

القاهرة: ١٧-٢٠ من المحرم ١٤٢١هـ / ٢٢-٢٥ من أبريل ٢٠٠٠م

مقدمـــة

تتنوع وتعدد خدمات التعاونيات الزراعية للأعضاء ، وقد تكون متخصصة أو متعددة الاختصاصات في مجالات تهيئة الأراضي والتوريد والتمويل والتسليف وتنظيم عمليات الانتاج الزراعي والتأمين والتسويق والتخزين والتعبئة والتغليف بالاضافة الي تعاونيات الثروة المائية والغابات والثروة الخشبية وتعاونيات المراعي والثروة الحيوانية.

والتعاونيات تعتبر أحد ان لم تكن في مقدمة المنظمات غير الحكومية ، والتي انتشرت إنتشاراً كبيراً في معظم الدول العربية في النصف الثاني من القرن العشرين نتيجة لأسباب متعددة فرضتها طبيعه التطور وضرورة احداث نوع من انواع التنمية وسيطرة الحكومات علي الانتاج الزراعي .

والتعاونيات الزراعية وهي تؤدي دورها في الأقتصاد الزراعي انما تؤدي - من خلال اسلوبها وطبيعة عملها ومبادئها - الي أحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع. ومن هنا تحدد موضوع هذه الدراسة في بحث دور التعاونيات الزراعية في تحقيق التنمية الريفية في الوطن العربي من خلال عدة محاور خصص الأول منها للمنظمات غير الحكومية والتنمية والثاني للتعاونيات الزراعية والتنمية الريفية والثالث للتعاونيات الزراعية في دول الوطن العربي والرابع لدراسات حالة لكل من مصر وسوريا والكويت ثم الخلاصة والتوصيات والمصادر والمراجع .

١- المنظمات غير الحكومية والتنمية :

٢-١- نشأة المنظمات غير الحكومية .

تتسم المنظمات غير الحكومية بأنها حركة - او حركات - شعبية نتيجة لتجمع عدد من أفراد المجتمع علي هدف أو عدة أهداف يراد تحقيقها سواء لاشباع حاجات وأهداف هؤلاء الافراد أو لتأدية خدمة - أو خدمات - الي المجتمع المحيط بصورة خاصة أو الي كل المجتمع بصورة عامة .

كما أن معظم هذه المنظمات تنشأ كنتيجة - أو رد فعل - لممارسات أو ظواهر معينة في المجتمع ، حيث تجتمع أهداف المنظمين - أو الاعضاء - علي مقاومة هذة الممارسات أو الظواهر ، وعلي سبيل المثال فان تلويث المجتمع المحيط أدى الي تكوين جمعيات حماية البيئة والتي تتحول في مجتمعات معينة الي حركات سياسية - كأحزاب الخضر - وانتشار ظاهرة الغش التجاري والصناعي أدي الي ظهور وتكوين جمعيات حماية المستهلك ، وهكذا .

ويمكن تقسيم أسباب ظهور وتكوين هذه المنظمات - في الاطار العام - الي الاسباب والدوافع التالية :

أ - وجود قهر اجتماعي أو سلطوي في نواحي أو جوانب معينة .

ب - بروز ظواهر ظلم اجتماعي و / أو اقتصادي في المجتمع وفي مجالات معينة .

ج - وجود قصور فى آداء العديد من الخدمات و/أو عدم انتشارها فى المجتمع.

د - حب الظهور والبحث عن الوجاهة الاجتماعية و/أو البحث عن كيانات ومراكز ووظائف - لأفراد يمثلون قيمة معينة - أو كانوا يمثلون - فى المجتمع.

وفى نفس الوقت فإنه يمكن الاشارة الى ان انواع الغالبية العظمى من هذه المنظمات يتحدد فى كونها منظمات اقتصادية او اجتماعية او ثقافية أو أدبية أو سياسية ، وقد تجمع بعض المنظمات بين نوعين او أكثر من هذه الانواع وقد تتخصص فى نوع واحد.

٢-٢- تطور التعاونيات كمنظمات غير حكومية .

بدأت الحركة التعاونية كنتيجة أو رد فعل للظلم والقهر الاجتماعى الذى مارسته طبقة المنظمين الرأسماليين ضد الطبقة العاملة ابان الثورة الصناعية وذلك للدفاع عن"المصالح" الاقتصادية للعمال وتوفير احتياجاتهم بأسلوب تعاونى يتلائم ويتناسب مع قدراتهم الاقتصادية .. ثم تطور الامر - ومن خلال نفس القيادات العمالية تقريبا - الى انتشار نقابات للدفاع عن حقوق العمال وتنظيم حركتهم ومطالبهم أمام أصحاب وأرباب العمل.

ولاسباب تاريخية نشأت التعاونيات الاستهلاكية فى انجلترا لتوفير احتياجات الاعضاء بأسلوب يتلائم مع الامكانيات المحددة لهؤلاء الاعضاء وبعيدا عن الاستغلال والجشع، ونشأت التعاونيات الانتاجية الحرفية فى فرنسا ، ونشات تعاونيات وصناديق الائتمان الزراعى فى المانيا ، ثم امتدت وانتشرت التعاونيات من هذه الدول الى معظم انحاء العالم ، الى ان امتدت معظم احتياجات الافراد والمجتمع ، الا ان السمة البارزة فى تطور التعاونيات انها دائما كانت مرتبطة بتحقيق مصالح الطبقة العمالية ، أو بمعنى أدق ، الطبقات الفقيرة والمتوسطة فى المجتمع ، وفى معظم الاحوال اتجهت المنظمات العمالية .. الى الاسلوب التعاونى لحل مشكلاتها الاقتصادية وتوظيف مدخراتها واستثمارها فى مجالات تعود بالنفع على الاعضاء.

وفى بدايات هذا القرن بدأ ظهور وانتشار التعاونيات فى اقطار الوطن العربى - كانت البداية عام ١٩٠٧ فى مصر - وذلك كمنظمات أهلية غير حكومية تهتم بتجميع قدرات الافراد البسيطة - المادية والمعنوية والعضلية - وتنظيم استخدامها لتحقيق اهدافهم فى تنمية هذه القدرات . وفى بعض الحالات - مصر وسوريا والعراق - كان تكوين التعاونيات الزراعية فى الاساس يعود الى المشكلات الضخمه التى يعانى منها الفلاحون فى الحصول على مستلزمات الانتاج الزراعى وفى عمليات التمويل والتسليف كنتيجة حتمية لمواجهة تصلف وتحكم النخبه الاقطاعية والمرتبطة فى مصالحها مع الانظمة الاستعمارية ، ولقد مرت التعاونيات الزراعية بعدة مراحل تميزت الاولى بأنها كانت منظمات أهلية صرفه .. اما الثانية فترتبط بدخول الحكومة وتأسيسها للبنوك الزراعية التمويلية رغبة منها في تنمية الانتاج الزراعي والثالثة ارتبطت بتدخل حكومي وسيطرة ادارية وخاصة فيما بعد الحرب العالمية الثانية ومع بروز ظاهرة التحرير من الاستعمار وقعت التعاونيات الزراعية تحت قبضة الادارة الحكومية لدرجة تسميتها في بعض الاقطار بأنها منظمات شبة حكومية ، والآن تمر التعاونيات الزراعية بمرحلة جديدة تتزامن مع سياسات الاصلاح الاقتصادية وبرامج التكيف الهيكلي واقتصاد السوق وما يترتب علي ذلك من مشكلات عديدة بل وضخمة في بعض الاحيان ، هنا أو هناك مما لا يتسع المجال للخوض فيه في هذه الورقة وفي المجال الذي نحن بصدده .

٢-٣- الديمقراطية التعاونية والتنمية .

لا شك أن الديمقراطية - كأحد البنود أو المبادئ الحاكمة - في المنظمات غير الحكومية وفي مقدمتهاالتعاونيات .. لم تأت من فراغ كما ان اصرار الرواد الاوائل للحركة التعاونية .. علي تطبيق مبدأ الديمقراطية كان سببا ونتيجة لخبراتهم الطويلة ومعاناتهم من انفراد البعض بالسلطة - تحديداً بسلطة اتخاذ القرار - ومن هنا مثلت الجمعية العمومية والتي

تتكون من كافة اعضاء المنظمة .. مثلث - ولا تـزال - أعلـي سلطة وامعاناً فـي الديمقراطيـة فهناك جمعيات عمومية عادية وغير عادية ، وفـي بعض الاحيـان ، استثنائية . واذا كـان من الطبيعي ان يكون لكل عضو صـوت واحـد فـي الجمعيـات العموميـة للمنظمـات الاهليـة الا ان تطبييق هذا المبدأ في التعاونيات - بغض النظر عن حجم وكمية المساهمة المادية - يـدل دلالـة قاطعة عن اصرار المنظمات التعاونية علي التمسك بالمساواة والديمقراطية بيـن الاعضـاء مـع اعطاء مساهماتهم كافة حقوقها من خلال قنوات اخري كعائد الاسهم ، وعائد المعاملات .. الـخ .. وما هو جدير بالاشارة - من الناحية النظرية علي الاقل - ان ديمقراطية هذه المنظمات من خـلال اجتماعـات جمعياتهـا العموميـة (كـل الاعضـاء) تعتـبر اقـرب النظـم التـي تطبـق (الديمقراطية المباشرة) في المجتمع.

ومن هنا يمكن اعتبارها افضل المنظمات التي توسع من دائرة اتخاذ القرار والمشـاركة الجماعية وانه وان كان التطبيق العملي - وبصورة خاصة في المجتمعات الناميـة - يـؤدي الـي شل فعالية مبدأ الديمقراطية ، أو تقليصة ، أو الالتفاف من حوله ، أو تطويعه لرغبـات وإردات الأفراد ، الا ان النمو الطبيعي والتدريجي لوعي الافراد ، وللمجتمع ككل ، سوف يـؤدي حتمـاً الي التمكين من تطبيق مبدأ الديمقراطية وأساليبه المختلفة .

واذا كانت التنمية هي التغيير الاجتماعي - الاقتصادي الذي يستهدف زيـادة مستويات الرخاء الاقتصادي والرفاء الاجتماعي والرضاء النفسي لسكان المجتمع فان التعاونيات بصفتهـا احد صيغ التغيير الاجتماعي - تساعد علي تحقيق تلك التنمية ، فلا شـك ان التغيـرات الهيكليـة والوظيفية التي يحدثها انتشار التعاونيـات - علـي اختـلاف أنواعهـا - هـي مـن نـوع التغييـرات المطلوب احداثها لتحقيق تلك التنمية ، بل والتعجيـل بحدوثهـا فهـي تعمـل علـي تحقيـق اهـداف اعضائها ، وتدافع عن مصالحهم ، وتؤدي لهم من الخدمات الاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافيـة ما يرفع من مستوي معيشتهم ومستويات دخولهم بطريقة مباشرة .

والـذي لا شـك فيـه أن ديمقراطيـة المنظمـات التعاونيـة تلعـب دوراً مؤثراً وفعـالاً فـي أحـداث التنميـة المتواصلـة ، فالديمقراطيـة تعنـي مشـاركة جميـع الأعضـاء فـي سـلطة اتخـاذ القرارات الهامة ومن هنا يأتي القرار معبراً عن مصلحة وهدف وإرادة الجماعـة . واذا كـانت الديمقراطيـة تعنـي المصارحـة والرقابـة الذاتيـة فانـه ومـن خلالهـا يتـم فـرز العنـاصر الجيـدة والاتجاهات الجديدة التي تملك القدرة علي الابتكار والتجديد ، كما أن ديمقراطية الأدارة تـؤدي الي البحث الدائم عن أفضل أساليب تحقيق الخدمات للأعضاء ورفع مستوي معيشتهم وتوظيـف مدخراتهم .

٢-٤- الملامح الرئيسية للمنظمات غير الحكومية

تتميز المنظمات غير الحكومية وفي مقدمتها التعاونيات بعدد من الملامح والسمات الأساسية والتي لا بد من توافرها لتحقيق أهدافها من خلال التميز عن غيرها من المنظمات داخل المجتمع . هذه الملامح والسمات الرئيسية تتمثل في :

*هي وليدة الحاجة ورد فعل أو مبادرات لظروف اقتصادية و / أو سياسية و/ أو اجتماعية معينة .

* العضوية الاختيارية وحرية الانضمام أو الانسحاب .

* الاهتمام بالتعليم ، التدريب ، وتثقيف الاعضاء .

* التعاون بين المنظمات المتماثلة وعلي المستوي الافقي ، والرأسي ، وتكوين بنيانات واتحادات محلية، واقليمية ، وقومية .

* التأكيد علي ممارسة مبدأ المشاركة والعمل الجماعي وصولاً وتحقيقاً للأهداف.

* يتمثل الهدف الخاص في خدمة الاعضاء ، والهدف العام في خدمة المجتمع ككل .

* التشابه في اساليب التنظيم والادارة (جمعية عمومية - مجلس ادارة - لجنة مراقبة - لجان متخصصة) مما يحقق مبدأ المشاركة ، وديمقراطية النشاط ، والقرار .

* التأكيد علي ممارسة مبدأ " الديمقراطية " في كافة مناحي تنظيم النشاط .

٣ - التعاونيات الزراعية والتنمية الريفية .

٣ -١- في مفهوم التنمية الريفية .

ما يعنينا في هذه الجزئية هو أن أدبيات التنمية وان كانت لم تستقر علي وضع مفهوم محدد وقاطع للتنمية الريفية المتواصلة الا انه في الاطار العام يمكن الاشارة اليها في انها عملية تغيير مستمر ، تنموي ومخطط تهدف الي رفع مستوي كافة نواحي الحياة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وبيئياً عن طريق تكاتف جهود أفراد المجتمع الريفي باسلوب ديمقراطي ومن خلال استثمار القدرات الذاتية بالدرجة الاولي بالاضافة الي المساعدات الحكومية المباشرة وغير المباشرة .

وهناك عدداً من الشروط الضامنة لاحداث التنمية الريفية المتواصلة من أهمها أولوية العنصر البشري والاعتماد علي قيادات المجتمع المحلي والاهتمام بالشباب والتركيز علي المرأة والتخطيط الجيد لبرنامج التنمية والمساندة الحكومية المتلائمة مع التغيير المستهدف ثم تشجيع ومساندة المنظمات الاهلية (غير الحكومية) والعمل علي تكامل انشطتها .

وتتطلب عملية احداث التنمية الريفية المتواصلة بالضرورة العمل من خلال اطار مؤسسي ملائم لمفهومها وأسلوبها وأهدافها وهنا تظهر التعاونيات كمنظمات اهلية - غير حكومية - ديمقراطية الاسلوب ، وانسانية الهدف وتعمل من خلال واقعية النشاط والارتباط المباشر بالمجتمع بل انها تنبثق من خلال تضامن افراد المجتمع الريفي ذاته .

٣-٢- ترابط وتداخل شبكة النشاط التعاوني .

كما اوضحنا فان التعاونيات تعتبر من الادوات الفعالة من تجميع قدرات الافراد وتحقيق اهدافهم وهي قادرة علي احداث تغييرات لها اهميتها في تنمية المجتمع بكافة قطاعاته وفي كافة المجالات .

ولقد ظل راسخاً في أذهان الكثير ذلك الارتباط الشديد بين القرية (الريف) وبين التعاونيات الزراعية دون النظر الي باقي انواع التعاونيات - وقد يرجع ذلك الي تدخل وسيطرة الادارة الحكومية علي التعاونيات الزراعية لفترة طويلة من الزمن - الا ان ما يجب التأكيد عليه ان التعاونيات بكافة انواعها تلعب دوراً هاماً في التنمية الريفية كل في مجالة وكل في تخصصة .

فالتعاونيات الاستهلاكية تطور طريقة توزيع احتياجات الاعضاء من السلع الغذائية بأفضل اسلوب وأقل تكلفة معتمدة في ذلك علي تجنبها للوسطاء واحتكار (بقال القرية) الشهير لهذا النشاط مع ربطه بالمحصول وفرض اسعاره التي تمثل ارهاقاً شديداً للفلاحين .

والتعاونيات السكنية (الاسكانية) تعمل علي تنظيم عمليات البناء وتسعي الي توفير مساكن تعاونية ملائمة وقليلة التكلفة ومن هنا فهي توفر عامل الاستقرار النفسي لاعضائها مما يساعدهم علي ان يكونوا افراداً منتجين في المجتمع .

والتعاونيات المدرسية - لتلاميذ مدرسة القرية - تعني بتشجيع عمليات الادخار والهوايات وتقديم مختلف الخدمات من الادوات المكتبية والكتابية وهي في النهاية تساهم في خلق وايجاد الوعي التعاوني لدي التلاميذ والذي تتضح آثاره الايجابية في المستقبل .

والتعاونيات الحرفية تعمل علي تجميع الحرفيين وتدريبهم وتوفير مستلزمات الانتاج وتنظيم عمليات الانتاج اضافة الي تسويق منتجاتهم النهائية وقد تقيم في ذلك علاقة مباشرة مع التعاونيات الاستهلاكية كما انها تعمل علي تشجيع وتنمية الصناعات الصغيرة والصناعات الريفية المعتمدة علي ما يتوافر في الوسط الريفي من مواد اولية .

والتعاونيات الخدمية تتعدد خدماتها وتنتشر في المجتمع الريفي فقد تتولي تنظيم فصول محو الأمية وتقوية التلاميذ وتدريب الفتيات علي الاشغال اليدوية وادارة الصيدلية وتوليد التيار الكهربائي والتليفونات والحفاظ علي البيئة .. الخ .

أما التعاونيات الزراعية فتتنوع وتتعدد خدماتها للاعضاء وقد تكون متخصصة أو متعددة الاختصاصات في مجالات التوريد والتمويل والتسليف وتنظيم عمليات الانتاج الزراعي والتأمين والتسويق والتخزين والتعبئة والتغليف هذا بالاضافة لتعاونيات الثروة المائية وتعاونيات الغابات والثروة الخشبية وتعاونيات المراعي وتعاونيات الثروة الحيوانية .

وماهو جدير بالاشارة ان طبيعة المجتمع الريفي وصغر حجمه وحجم القرية الريفية العربية تجعلنا نفكر في مفهوم جديد ومتطور للتعاونية داخل القرية من حيث تعدد أوجه نشاطها خاصة اذا كان موضوع انشاء عدة تعاونيات داخل هذا المجتمع الصغير غير عملي وغير قابل للتطبيق . من هنا قد تظهر الحاجة لوجود تعاونية زراعية بالقرية ذات فرع استهلاكي أو فرع حرفي أو فرع اسكاني حيث تعمل هذه الفروع علي تلبية احتياجات أعضائها من داخل الاطار العام للتعاونية الزراعية الام.

٣-٣- القيمة الاجتماعية للتعاونيات في المجتمع الريفي .

ان القيمة الاجتماعية للتعاونيات ودورها في تنمية المجتمع الريفي تتضح من الاغراض القريبة والطويلة الأجل لها فهي تنظم الأفراد وتوحدهم في كيان مترابط ذي اهداف محددة ، يدرك مشاكله ويعمل علي حلها ، وتنشئ الادارة التي يتعاملون معها في الحصول علي احتياجاتهم وتصبح بعد ذلك قادرة علي تنقية المجتمع من عناصر الاستغلال والسماسرة ن كما انها تعني بالمواطن وبصحبه ومسكنه وتنقي الريف من اسباب التخلف بما تدخله فيه من وحدات محو الامية والنوادي والعناية بالطفولة والامومة وكبار السن عن طريق مشروعات واجراءات تقوم بها الجمعية معتمده علي قوتها وادارتها ومواردها الذاتية والمساعدات الحكومية وغيرها .

ومما لا شك فيه ان محددات أو مبادئ العمل التعاوني المعترف بها من جميع المنظمات التعاونية في العالم تلعب دوراً هاما وأساسياً في ضمان المشاركة الشعبية الديمقراطية، وفي وضع وتنفيذ خطط التنمية مما يؤدي الي نجاحها وتوزيع ثمارها توزيعاً عادلاً . وهنا تحديداً نتطرق الي دور التعاونية في التنمية البشرية من خلال تخصيص نسبة معينة ومحددة من العائد للتدريب والتثقيف بالاضافة الي نسبة معينة ومحددة للخدمات الاجتماعية ، مما يؤدي الي أن التعاونية لا يقتصر دورها علي كونها آداة اقتصادية فقط الي

آداه اجتماعية وثقافية داخل المجتمع الريفي ومن خلال المساهمة في انشاء المدارس ودور الحضانة والمستوصفات وتنظيم الدورات التدريبية . كل هذا يؤدي الي رفع المستوي الاجتماعي والثقافي ومن ثم رفع مستوي وعي الفلاحين المزارعين الاعضاء .

٣-٤-أنواع التعاونيات الزراعية .

تصنف التعاونيات الزراعية عادة وفقا لأغراضها ،وقد تكون متخصصة أو متعددة الاختصاصات والواقع أن تعدد وتنوع الأغراض التي تستهدفها وتمارسها هذه التعاونيات يجعل تصنيفها صعباً من الوجهة النظرية بل والعملية ،الا انه يمكن تميز الانواع التالية من التعاونيات الزراعية :

- التعاونيات الانتاجية .
- التعاونيات الخدمية . وتنقسم الي :

- تعاونيات خدمات ما قبل الزراعة وأثنائها .
- تعاونيات توريد مستلزمات وأدوات الانتاج .
- تعاونيات التسليف الزراعي .
- تعاونيات التأمين الزراعي .
- تعاونيات التسويق الزراعي .
- التعاونيات الزراعية المتخصصة .
- تعاونيات التصنيع والتعبئة والتغليف .
- تعاونيات صيادي السمك ..
- تعاونيات الغابات والمراعي .
- التعاونيات الزراعية متعددة الأغراض .

ومبدأ التعاون بين التعاونيات .. يلعب دوراً كبيراً في تحديث العلاقة بين التنظيمات التعاونية وذلك بتكوينها للجمعيات المشتركة والمركزية والعامة والاتحادات الاقليمية ذات الصفة الاقتصادية والادبية وهي الاتحادات التي تعمل علي رعاية التعاونيات وتنمية قدراتها والدفاع عن مصالحها ونشر الفكر والوعي التعاوني وانشاء مراكز ومعاهد التدريب المختلفة ، كما ان التطبيق السليم للمبدأ يعمل علي احداث تكامل ضروري ومطلوب بين الروافد المختلفة للحركة التعاونية الزراعية بأنواعها المختلفة والاستهلاكية والسكانية والريفية والخدمة .. الخ .

ومما لا شك فيه ان تخصيص نسبة من الفائض للخدمات الاجتماعية إنما يحقق تنمية اجتماعية ريفية وذلك من خلال إنشاء دور الحضانة والمصحات والمستشفيات والمدارس ودور الثقافة ، إضافة الي المشاركة في تكوين تعاونيات التصنيع الريفي - للحرفيين - مما يؤدي في النهاية الي رفع مستوي معيشة المجتمع .

(هذا والشكل التالي يوضح دور التعاونيات في التنمية الريفية .)

المنظمات التعاونية والتنمية الريفية

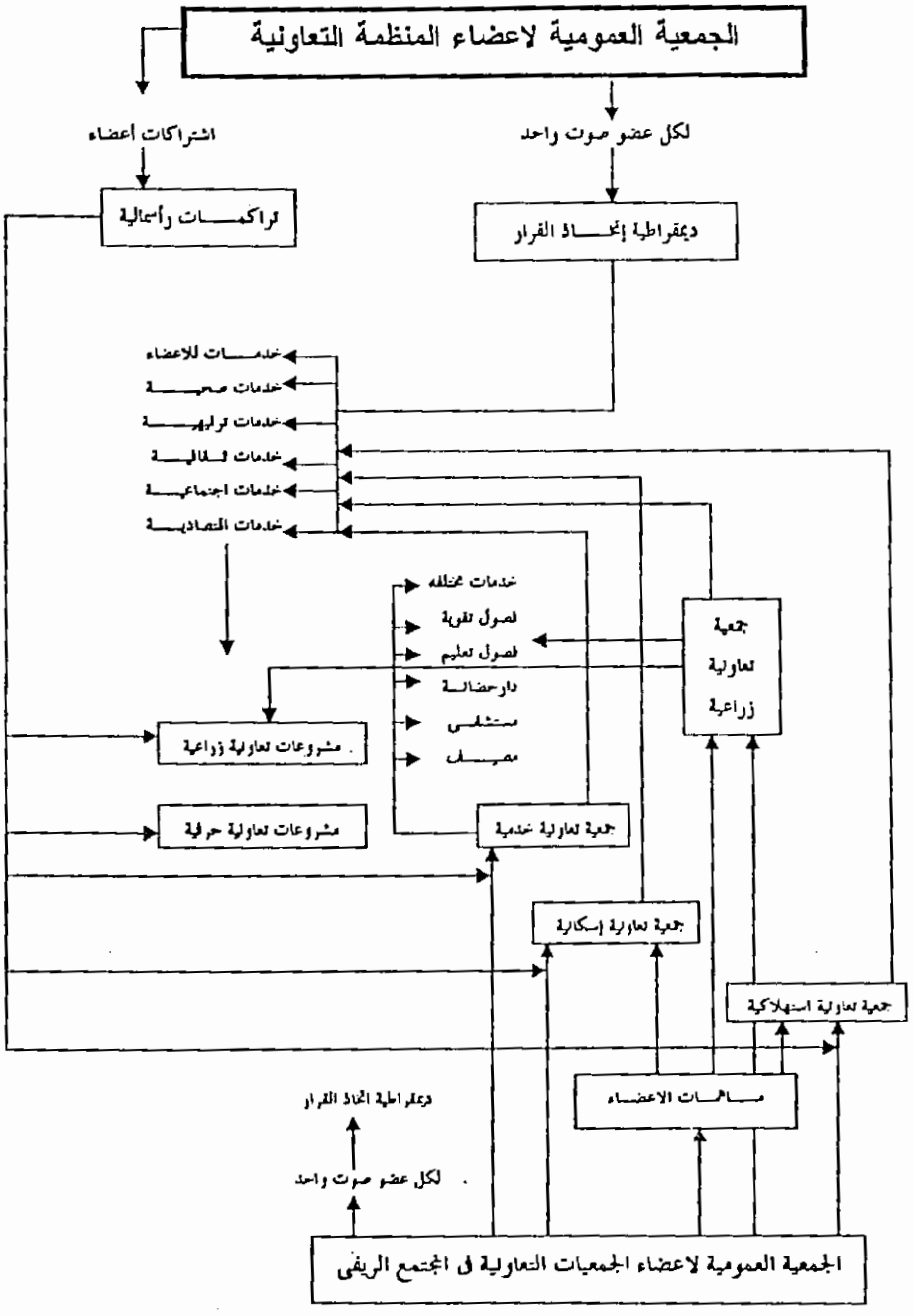

٣-٥- التعاونيات الزراعية كأحد أهم أساليب التنمية الريفية .

كما سبق أن أوضحنا أن التنمية الريفية تعني ذلك التغيير الاجتماعي والاقتصادي الذي يستهدف رفع مستوي المعيشة والرضاء النفسي لسكان المجتمع الريفي ، لذلك فالتعاون الزراعي كأحد صيغ التغيير الاجتماعي / الاقتصادي يساعد علي تحقيق التنمية الريفية المنشودة أن لم يكن أحد أهم وسائل تحقيق ذلك الهدف .

٣-٥-١- التغييرات الهيكلية التي يحدثها انتشار التعاونيات الزراعية .

أ- اعادة تكوين الوحدات الانتاجية الصغيرة في وحدات اكبر . الامر الذي يؤدي الي تقليل عدد الوحدات الاقتصادية ، واقتراب سعاتها من السعات المثلي مما يمكنها من الاستفادة من اقتصاديات السعة .

ب- انشاء وحدات اقتصادية جديدة تعمل علي تجميع مصادر الطلب / أو العرض ذات التأثير الفردي غير المحسوس لتصبح ذات فعالية تمكنها من التصدي للقوي الاحتكارية أو شبه الاحتكارية في اسواق السلع الاولية او الوسيطة أو النهائية .

ج - انشاء وحدات اقتصادية جديدة تمكن صغار المزارعين من استخدام اساليب ومدخلات انتاجية لم تكن متاحة له من قبل .

د - انشاء وحدات اقتصادية جديدة تعمل علي تجميع الامكانيات التمويلية لصغار المزارعين وفتح آفاق جديدة لمصادر تمويلية اخري .

هـ- انشاء وحدات اقتصادية جديدة تزيد من مقدرة صغار المزارعين علي مقاومة الآثار السلبية للمخاطر الطبيعية الملازمة للانتاج الزراعي .

و - انشاء وحدات اقتصادية للتصنيع الزراعي .

ز - انشاء بنيان اقتصادي - اجتماعي ضخم هو البنيان التعاوني بدءاً بالتعاونيات الاساسية وانتهاءاً بالاتحاد التعاوني علي مستوي الدولة .

٣-٥-٢ ـ التغييرات الوظيفية المصاحبة للتغييرات الهيكلية .

أ - تنظيم القوي الاقتصادية العاملة في اسواق السلع الوسيطة والنهائية بالشكل الذي يقلل من احتمالات ظهور ثم سيادة القوي الاحتكارية .

ب - تنظيم جزء كبير من القوي الاقتصادية المؤثرة في الانتاج الزراعي بالشكل الذي يرفع من مستوي كفاءتها الاقتصادية .

ج – تنظيم جزء كبير من القوي الاقتصادية المؤثرة في الانتاج الزراعي بالشكل الذي يرفع مستوي كفائتها الاقتصادية .

د – خلق فرص عمل جديدة لاستيعاب العمالة الزائدة .

هـ– ازدياد التعامل مع المصارف وزيادة سرعة حركة النقود .

و – ازدياد مقدرة المزارعين علي ادارة وحدات اقتصادية أكبر .

ز – تسهيل مهام الجهات الادارية فيما يتعلق بالخدمات التي تقدمها للمزارعين مثل الارشاد الزراعي ومقاومة الافات الزراعية وتنظيم الاسواق وغيرها .

ح – ارتفاع المستوي الثقافي للسكان الريفيين .

ط – تنظيم المزارعين وتجميع قواهم في كيان مرتبط ذو اهداف محددة ، يدرك مشاكله ويمكنه العمل علي تنقية الريف من اسباب التخلف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وذلك عن طريق زيادة المشاركة الجماهيرية.

ى – المساعدة علي زيادة تأثير الريف في الحياة السياسية في القرية وعلي مستوي الدولة الامر الذي يجعل صوت السكان الريفيين مسموعاً في المجتمع .

ك – تحسين الوسط الزراعي أى الظروف والاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمعات الريفية التي يتم في ظلها النشاط الاقتصادي الزراعي .

يتبين مما سبق ان هذه التغيرات الهيكلية والوظيفية التي ينطوي عليها التغير الاجتماعي الناتج عن انتشار التعاون في الريف مواتية الي حد كبير لعملية التنمية الريفية.

وفي ظروف الدول العربية يمكن للحكومات - – كمرحلة انتقالية - ان تستخدم النظام التعاوني كقنوات اتصال متعددة الاتجاهات يتم من خلالها اعداد السياسات والخطط الزراعية وتوجيه وارشاد المزارعين نحو تنفيذها. وعلي ذلك فانه يمكن النظر للتعاون ، ليس فقط كعامل مساعد علي التنمية الريفية والتعجيل بحدوثها ، بل ايضاً كأسلوب فعال من أساليب تلك التنمية . وأكثر من ذلك فانه يمكن القول ان التعاون الزراعي يكاد يكون شرطاً من الشروط الضامنة لحدوث التنمية الريفية . يرجع ذلك الي ان تحقيق اهداف التنمية الريفية في الرخاء الاقتصادي والرفاء الاجتماعي والرضاء النفسي تتطلب بالضرورة عدالة توزيع ثمار تلك التنمية ، وكما هو معروف فان مبادئ التعاون تساعد علي عدالة توزيع تلك الثمار .

٤ - التعاونيات الزراعية في دول الوطن العربي .

٤-١- مجالات النشاط والأهمية النسبية للحركة التعاونية بصورة عامة .

أمتد نشاط التعاونيات في كافة الدول العربية الي معظم المجالات الزراعية والاستهلاكية والانتاجية الحرفية والاسكانية والثروة المائية والصيادين والتعاونيات الخدمية (كالتأمين والتسويق) بالاضافة الي النشاط العلمي ومراكز التدريب . ويشير تحليل البيانات المتاحة الي انه بالرغم من تعدد أنواع النشاط التعاوني في كثير من الدول العربية الا ان اكثرها انتشاراً هو التعاون الزراعي (١٨ دولة) ثم الاسكاني (٩ دول) ثم الانتاجي (٦ دول) ثم تعاونيات الثروة المائية (٥ دول). وأقلها انتشارا النشاط العلمي والتدريب (٤ دول) ، بينما تنفرد مصر بوجود الجمعيات العلمية ومعاهد ومراكز التعليم والتدريب التعاوني(*).

ومن خلال البيانات المتاحة يتضح لنا وجود حوالي ٣٠ ألف جمعية تعاونية في مجالات التعاون الزراعي والاستهلاكي والحرفي والصناعات الصغيرة والاسكانية والثروة المائية والتعاونيات متعددة الاغراض والخدمية بالاضافة الي الجمعيات والمنظمات التعاونية العلمية والتعليمية(**).

وتحليل البيانات المتاحة عن التعاونيات يدل علي ان اوسعها انتشاراً هي التعاونيات الزراعية حيث تبلغ (٥٩٪) من اجمالي عدد التعاونيات تليها الاستهلاكية (٩ر٢٩٪) ثم الاسكانية (٦ر٥٪) ثم الحرفية والصناعات الصغيرة (٥ر٢٪) ثم التعاونيات الخدمية متعددة الأغراض (١ر٢٪) وتعاونيات الثروة المائية (٥ر٠٪)

هذا ويرجع ارتفاع نسبة التعاونيات الزراعية والاستهلاكية والاسكانية الي انه وبالرغم من ان التعاون وليد الحاجة الا انه يعود أيضا بالدرجة الأولي في الدول العربية الي اهتمام الدول والحكومات بالتنمية الزراعية وتوزيع المنتجات الغذائية خلال العقود الثلاثة الماضية بالاضافة الي سياسات دعم الغذاء والاسكان التي كانت متبعة وما زالت في بعض الدول وفي بعض المجالات .

٤-٢- مجالات النشاط والأهمية النسبية للتعاونيات الزراعية بصورة خاصة .

من خلال تحليل بيانات الكتاب السنوي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية (١٩٩٥) والكتاب السنوي لمنظمة الأغذية والزراعة (١٩٩٨) والدراسات السابقة في هذا المجال(*) يتضح ما يلي :

---

* راجع : دراسات تعاونية عربية مختلفة (المصادر والمراجع رقم ٤ ، ٥ ، ٦)

** راجع : المصادر والمراجع رقم (٦) .

٤-٢-١- ان اجمالي رقعة الأرض الزراعية المنظمة من خلال التعاونيات بلغت حوالي ٧ر٩ مليون هكتار أى حوالي(٥٧٪) من اجمالي الرقعة الزراعية حيث كانت أعلي نسبة في مصر (٩٦٪) تليها كل من العراق وسوريا (٥٩٪) أما أقل نسبة فكانت في اليمن وعمان (١ر٥٪).

٤-٢-٢- إن نسبة عدد أعضاء التعاونيات الي إجمالي عدد الحائزين قد بلغت حوالي (٦٨٪) حيث كانت أعلي نسبة في مصر (٨٧٪) تليها سوريا (٦٩٪) ثم العراق (٥١٪) وأقل نسبة في عمان (٤٪) واليمن (١٪) .

٤-٢-٣- ان مدي انتشار التعاون الزراعي في الدول محل الدراسة (الأردن - البحرين - العراق - السعودية - الكويت - اليمن - سوريا - مصر - المغرب - السودان) مثل أهم العوامل التي ساعدت علي تقديم الخدمات الإنتاجية بمختلف أنواعها للقطاع الزراعي ، ففي مصر قامت التعاونيات الزراعية بتغطية خدمة (٩٨٪) من المساحات المزروعة في متوسط الفترة (٧٥- ١٩٩٠) وفي العراق بلغت نسبة المساحات المزروعة عن طريق التعاونيات إلي إجمالي المساحة خلال نفس الفترة حوالي (٩٩٪) للذرة البيضاء (٨٥٪) للذرة الصفراء (٨١٪) للقطن(٦٨٪) لعباد الشمس (٥٣٪) للقمح وفي اليمن انتجت التعاونيات عام ١٩٨٠ حوالي (٨٧٪) من انتاج المحاصيل الصناعية وحوالي (٨٣٪) من انتاج البطاطس ، (٦٥٪) من الخضروات ، (٥٧٪) من الحبوب (٥٤٪) من القرعيات .

٤-٢-٤- أما بالنسبة لتعاونيات صيادي الأسماك (الثروة المائية في بعض الدول) فبلغ عددها ١٨٠ تعاونية تضم في عضويتها أكثر من ١٢٠ ألف عضو يمثلون حوالي ٥٠٪من اجمالي عدد العاملين في المصايد العربية ،ولقد تبين وجود نسبة ٧٥٪ من هؤلاء التعاونيين في مصر تليها المغرب (٨٪) واليمن (٧٪) والعراق (٥٪) ، هذا ولقد تبين أن هذه التعاونيات تساهم في إنتاج وصيد الأسماك بنسبة تتراوح من ٣٠٪ الي ٩٠٪ في الدول المذكورة . هذا وتهدف هذه التعاونيات الي توفير وسائل ومعدات الصيد للأعضاء بالإضافة الي تقديم الخدمات التسويقية والإصلاح والصيانة والمعدات المختلفة وتتواجد في معظم الدول العربية ذات المصايد الطبيعية كالبحرين (١ تعاونية) والإمارات (٤ تعاونيات) واليمن (٢٠) ومصر (٩٢) وتونس (١٠) والسعودية (١ تعاونية) والسودان (١ تعاونية) والمغرب (٦٠) والعراق (١٢) والصومال (٢١) والأردن (١ تعاونية) بالإضافة الي ليبيا وسوريا (غير معلوم العدد)[*] .

* راجع المصادر والمراجع رقم ٤ ، ٥)

٥ ـ التعاونيات الزراعية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية (دراسات حالة) .

٥-١- مصر .

تشير البيانات المتاحة عن أعوام ١٩٩٨/٩٧ الي وجود ٤٢٤٣ تعاونية زراعية في مجال الائتمان عدد أعضائها أكثر من ٣ر٢ مليون عضو ، ٦٨٩ تعاونية زراعية بمناطق الإصلاح عدد أعضائها أكثر من ٧٥٠ألف عضو ، ١٥٥ تعاونية في مجال استصلاح الأراضي عدد أعضائها أكثر من ١٥٠ الف عضو ، هذا بالاضافة الي التعاونيات المتخصصة كالثروة الحيوانية (٦٥٢تعاونية) والميكنة الزراعية (٤٥٠ تعاونية) وتربية الدواجن (٣٦ تعاونية) والنحل والحرير والنباتات الطبية (٧ تعاونيات).

ثم أن البناء المؤسسي التعاوني الضخم (الائتمان ـ الاصلاح ـ الاستصلاح ـ المتخصص) يضم في عضويتة من القاعدة الي القمة (تعاونية اساسية ـ مشتركة ـ مركزية ـ عامة ـ متخصصة) ٦٥٢٢ تعاونية ، تضم في عضويتها أكثر من ٦ر٤ مليون عضو .

وما هو جدير بالاشارة أن حجم أعمال التعاونيات الزراعية المصرية عام ١٩٩٨/٩٧ قد بلغ حوالي ٣٠ ألف مليون جنية . وبحسبة بسيطة لأجمالي ربح ٢٠٪ وصافي ربح ٨٪ يتضح أن التعاونيات الزراعية حققت ٤ر٢ مليار جنية صافي ربح خصص منها ١٥٪ للخدمات الاجتماعية فقط (٣٦٠ مليون جنية) وأكثر من ١٢٠ مليون جنية لمساعدة عمال الزراعة الفقراء .

ومن التحليل السابق يمكن استنتاج ما يلي :

عدد التعاونيات الزراعية	٦٥٢٢	تعاونية
عدد الأعضاء	٦ر٤	مليون عضو
حجم الأعمال	٣٠	الف مليون جنية
القيمة المضافة	٦	الف مليون جنية
قيمة المساهمة في الخدمات الإنتاجية	٣٦٠	مليون جنية

وما هو جدير بالاشارة أن مخصص الخدمات الاجتماعية يتم توجيهه الي المجالات التالية : عيادات تنظيم الأسرة والرعاية الصحية ـ نوادي الاستماع والمشاهدة ـ محو الأمية وتعليم الكبار ـ مكتبات الطفل ـ تنمية المرأة الريفية ـ تشغيل الشباب والفتيات ـ خدمات اجتماعية مختلفة ـ خدمات عامة لتنمية المجتمع المحيط بالقرية.

وكمثال جيد علي دور التعاونيات في تحقيق التنمية الريفية (الاقتصادية والاجتماعية) نستعرض فيما يلي بعض مؤشرات آداء تعاونيات الائتمان الزراعي التعاوني:

في عام ١٩٩٨/٩٧. بلغ حجم استثمارات المشروعات والتعاملات في الانشطة المختلفة حوالي ٣ر٢مليار جنية وبلغ حجم استثمارات المشروعات الجديدة فقط ٢٣٦مليون جنية أما الانشطة الاجتماعية فلقد تمثلت في انشاء عيادات تنظيم الأسرة والرعاية الصحية (٦٠ عيادة) بتكلفة ٦٤٨ الف جنية وإنشاء (١٣٠) نادي للاستماع والمشاهدة ومحو أمية (٣٢٩) رجل وأمرأة وإنشاء (٣٧) مكتبة طفل، وتدريب (١٤٥٩) أمرأة علي برامج تنمية المرأة، وانفاق (٣٧٠) الف جنية علي برامج تشغيل الشباب والفتيات هذا بالاضافة الي انفاق (٤٢٩) ألف جنية علي الخدمات الاجتماعية المختلفة ومبلغ (٤٦٦) ألف جنية للخدمات العامة لمناطق عمل الجمعيات تمثلت في المساهمة في عمليات الانارة ورصف الطرق وردم البرك والمستنقعات وإنشاء حدائق ... الخ .

٥-٢- سوريا .

تطورت التعاونيات الزراعية في سوريا تطورا كبيرا خلال العقدين الماضيين ، مع إنها تاريخيا ارتبطت الي حد كبير بالحركة التعاونية الزراعية المصرية وما هو جدير بالإشارة أن قانون التعاون ٣١٧ لسنة ١٩٥٨ (قانون الوحدة) ما زال ساريا حتي الان في سوريا . هذا ويبلغ عدد التعاونيات الزراعية في سوريا (٥٢٢٣ تعاونية) تنقسم الي : متعددة الأغراض (٤٠١١) ، تربية الأبقار (١٩٤) ، تربية الأغنام (٣٨٦) ، تحسين المراعي (٤٥٢) ، تربية الخيول (٨) والأبل (٣) ، تسمين الأغنام (٩٨) تسمين العجول (٤) تسمين الإبل (١) ، تربية الدواجن (٢٦) ، تربية وصيد الأسماك (٢٠) ، تربية دودة الحرير (١) ، تربية النحل (١٤) ، إنتاجية زراعية (٢) ، إنتاجية تربية أبقار (٢) ، إنتاجية لصيد الأسماك (١) . ولقد بلغ عدد أعضاء هذه التعاونيات أكثر من ٨٤٨ ألف عضوعام١٩٩٨ ، وتنتشر هذه التعاونيات في (١٣) محافظة . وما هو جدير بالإشارة أن التعاونيات الزراعية السورية ساهمت في عام ١٩٩٨فيتقديم أكثر من ٨٥٪ من الإنتاج الزراعي السوري الذي حقق اكتفاء ذاتي من الإنتاج النباتي وخاصة محصول القمح .

٥-٣- الكويت .

تساهم التعاونيات الكويتية في النشاط الاجتماعي عن طريق خدمة مناطق عملها حيث تخصص من صافي الأرباح سنوياً ما يعادل نسبة (٢٥٪) لبند الخدمات الاجتماعية يتم التصرف فيه علي وجه خاص للنشاطات التالية : التعليم - الصحة - الخدمات الدينية - الرياضة والترفيه - الاهتمام بالبيئة - المساعدات والخدمات المباشرة للأعضاء وأهالي منطقة

عمل الجمعية - الاحتفالات الوطنية والاجتماعية - التبرع لجمعيات النفع العام - إنشاء دور الحضانة والرعاية - المساهمة في عمليات التشجير وحماية البيئة - - المساهمة في عمليات تجميل المنطقة - إقامة مظلات محطات الأتوبيسات والنقل الجماعي (الخ) . وفي عام ١٩٩٦ بلغت المخصصات لبند المعونة الاجتماعية من صافي أرباح التعاونيات (الزراعية والاستهلاكية) أكثر من ٢ر٤ مليون دينار كويتي تم إنفاقها علي الوجه التالي : مليون دينار علي الخدمات في مجال التعليم والدراسات والبحوث بنسبة ٢٤٪ من إجمالي مخصص الخدمات الاجتماعية ، ٥٤٣ ألف دينار للخدمات الدينية بنسبة ١٣٪ ، ٢٥٠ ألف دينار للخدمات الرياضية والترفيه بنسبة ٦٪ وحوالي ١٦٧ ألف دينار للخدمات الصحية بنسبة ٤٪ ، ٧١٠ ألف دينار خدمات متعددة لأهالي المنطقة في المناسبات المختلفة بنسبة ١٧٪ . أما الخدمات المقدمة لجمعيات النفع العام فلقد بلغت ٣٣٤ ألف دينار بنسبة ٨٪ ، وللاحتفالات الوطنية والاجتماعية المختلفة تم أنفاق مبلغ ٢٩٣ ألف دينار بنسبة ٧٪ ، أما خدمات إقامة المنشآت المختلفة ، فكانت ٢٥١ ألف دينار بنسبة ٦٪.

٦- الخلاصة .. والتوصيات .

٦-١- الخلاصة .

تحدد هدف هذه الدراسة في التعرف علي التعاونيات الزراعية ودورها في تحقيق التنمية الريفية في الوطن العربي ومن خلال أربعة محاور رئيسية حيث تعرض المحور الأول للمنظمات غير الحكومية ودورها في التنمية من حيث النشأة والتطور وديمقراطية النشاط وتوصل الي استنتاج أن التنمية إذا كانت تعني التغيير الاجتماعي - الاقتصادي الذي يستهدف زيادة مستويات الرخاء الاقتصادي والرفاء الاجتماعي والرضاء النفسي لسكان المجتمع فان التعاونيات الزراعية بصفتها أحد صيغ التغيير الاجتماعي والاقتصادي تساعد علي تحقيق تلك التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ثم أن التعاونيات كمنظمات غير حكومية تمتلك في معظم الدول العربية بنيان مؤسسي ضخم من التعاونية الأساسية (علي مستوي القرية) وحتى الاتحادات الوطنية علي مستوي الدولة .

في المحور الثاني تم عرض ومناقشة التعاونيات الزراعية والتنمية الريفية من خلال محاولة لتعريف مفهوم التنمية الريفية من منظور تعاوني والتأكيد علي ترابط وتداخل شبكة النشاط التعاوني (الزراعي مع غيره من أنواع التعاونيات الأخرى كتعاونيات الاستهلاك والإسكان والإنتاج الحرفي والتعاونيات الخدمية) ، هذا بالإضافة الي ان تعدد أنواع التعاونيات

الزراعية ومجالات النشاط (١٢مجال نشاط) يؤدي بالضرورة الي الانتشار الكمي والكيفي الذي اذا ما أحسن استخدامه فأنه يتمكن من تحقيق أهداف التنمية ثم تعرض هذا الجزء الي التعاونيات الزراعية كأحد أهم أساليب تحقيق التنمية الريفية من خلال التغييرات الهيكلية والوظيفية التي يحدثها في المجتمع الريفي.

في المحور الثالث تم دراسة وتحليل البيانات المتاحة عن مجالات النشاط والأهمية النسبية للحركة التعاونية بصورة عامة والتعاونيات الزراعية بصورة خاصة في عددمن الدول العربية (١٨) دولة عربية حيث أتضح امتداد خدماتها الي اكثر من ٥٢٪ من الرقعة الزراعية وتنوعت مجالات نشاطها الي أكثر من ١٤ مجال نشاط .

أما المحور الرابع من الدراسة ففيه تم استعراض دور التعاونيات الزراعية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الريفي من خلال دراسة حالة لثلاث دول عربية هي مصر والكويت وسوريا مع التركيز علي الخدمات الاجتماعية والثقافية والصحية والبيئية التي قدمتها وتقدمها التعاونيات الزراعية والتي تبين فيها تحديداً حجم الخدمات والاستثمارات الضخمة الذي تقدمه هذه التعاونيات والذي يصب في النهاية في الناتج القومي الاجمالي وحجم الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية الذي يصب في النهاية في مجال التنمية البشرية . ومن خلال هذا الجزء يمكن الوصول الي حقيقة مؤداها ان فائض القيمة في التعاونيات يذهب ويؤدي بصورة مباشرة وغير مباشرة الي أحداث التنمية الريفية بكل أبعادها عكس القطاعات الأخرى داخل المجتمع .

٦-٢- التوصيات .

توصي هذه الدراسة بما يلي :

٦-٢-١- مزيد من الاهتمام بالتعاونيات الزراعية بصفتها أرقي صور القطاع الخاص في تنظيم عمليات الإنتاج والخدمات والتسويق الزراعي لتمكينها من آداء دورها الاقتصادي والاجتماعي في التنمية .

٦-٢-٢- ضرورة تحرير التعاونيات من القيود الإدارية والبيروقراطية وتدخلات الجهة الإدارية ، لتمكينها من تحقيق المرونه في النشاط علي أساس ديمقراطي تعاوني ويمكن تحقيق ذلك علي مراحل وبرنامج تنفيذي .

٦-٢-٣- الاعتراف بدور التعاونيات الزراعية في تحقيق التنمية الزراعية من خلال ما تقدمه الي المجتمع ، واعتبارها بمثابة مركز انتاجي وأشعاع حضاري وثقافي واجتماعي داخل القرية العربية .

٦-٢-٤- ان طبيعة المجتمع الريفي العربي وصغر حجمه وتقاليده وعاداته تؤدي الي ضرورة أن نفكر في مفهوم جديد ومتطور للتعاونية الزراعية داخل القرية من حيث تعدد أوجه النشاط وقد تظهر الحاجة الي وجود فرع استهلاكي أو حرفي أو اسكاني للتعاونية الزراعية حيث تعمل هذه الفروع علي تلبية احتياجات أعضائها وتوفير متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٧ - المصادر والمراجع

١-الاتحاد التعاوني العربي - دور التعاونيات في التنمية في ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية - المؤتمر التعاوني العربي - القاهرة ديسمبر ١٩٩١ .

٢-الاتحاد التعاوني العربي - نحو حركة تعاونية عربية تعتمد على الذات - الندوة التعاونية العربية - القاهرة - ديسمبر ١٩٩٢ .

٣ - الاتحاد التعاوني العربي - دور التعاونيات في ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية - المؤتمر التعاوني العربي - القاهرة - أبريل ١٩٩٤.

٤- الاتحاد التعاوني العربي - دور التعاونيات في التنمية - الندوة التعاونية العربية - القاهرة - ديسمبر ١٩٩٤ .

٥- الاتحاد التعاوني العربي - التشريع التعاوني والمقومات الأساسية لحركة تعاونية عربية اتحادية - الندوة التعاونية العربية - القاهرة - ديسمبر ١٩٩٥.

٦- الاتحاد التعاوني العربي - التعاونيات والعمل الاقتصادي العربي المشترك - المؤتمر التعاوني العربي -/ جامعة الدول العربية / القاهرة- الأقصر - أبريل ١٩٩٨ .

٧- المنظمة العربية للتنمية الزراعية - الكتاب الأحصائي السنوي (٩٥-١٩٩٨). الخرطوم - السودان .

٨- منظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة - الكتاب الإحصائي السنوي (١٩٩٧).

٩ - براك ناصر النون - دكتور - واقع وآفاق تطور الحركة التعاونية الكويتية - رسالة دكتوراه - جامعة العلوم الاقتصادية - صوفيا - بلغاريا - ١٩٩٩ .

١٠- الاتحاد العام للجمعيات التعاونية السورية - الاتحاد التعاوني العربي - ورقة عمل دور التعاونيات في الجمهورية العربية السورية - الندوة العربية عن دور التعاونيات في السوق العربية المشتركة - القاهرة - الأقصر - ١٥-١٩٩٨/٤/٢١ .

١١- الكتاب الأحصائي السنوي - وزارة الزراعة - جمهورية مصر العربية - قطاع التعاون الزراعي - ١٩٩٨ .